

وُشْر

أخبـار مصر





زراعة النواب تناقش ارتفاع أسعار البصل.. والحكومة تكشف الأسباب

(اقتصاد . الأهرام)

ناقشت لجنة الزراعة والرى بمجلس النواب، خلال اجتماعها اليوم برئاسة النائب هشام الحصرى رئيس اللجنة، طلب الإحاطة المقدم من النائب ضياء الدين داود، بشأن التأخر في تطبيق قرار وقف تصدير البصل حتى الأول من شهر أكتوبر سنة 2023 مما أدى إلى استمرار ارتفاع أسعار تداوله في الأسواق. واستعرض النائب هشام الحصرى، موضوع طلب الإحاطة نيابة عن النائب ضياء الدين داود، مشيراً أن ارتفاع أسعار البصل أمر غير طبيعى لاسيما وأن لدينا اكتفاء ذاتى من محصول البصل.

وقال ممثل وزارة الزراعة، إن حجم الإنتاج من البصل نحو ٣.٥ مليون طن سنويا، ونصدر نحو ٤٠٠ ألف طن سنويا، وأن حجم الاستهلاك المحلي يصل إلي نحو ٢.٥ مليون طن سنويا، ما يعنى أن لدينا وفرة في الإنتاج.

وأوضح أن قرار وقف التصدير جاء مفاجئاً، في الوقت الذى كان يلتزم فيه بعض المصدرين بالتزامات تعاقدية نحو التصدير، الأمر الذى أرجأ التنفيذ لحين تنفيذ تلك اللاتزامات، إلا أن القرار تم تنفيذه بالفعل منذ الأول من أكتوبر الماضي ومستمر حالياً حتى نهاية ديسمبر المقبل.

وأشار إلي أن السبب في ارتفاع الأسعار، هو ارتفاع تكاليف الإنتاج، وقيام البعض بممارسات احتكارية من تخزين كميات من البصل أدت إلي تخفيض المعروض في الأسواق أملاً في رفع الأسعار.

وتابع، يتم الآن اتخاذ إجراءات للحد من المشكلة، بطرح كميات كبيرة من البصل قادمة من الصعيد، سيتم ضخها في الأسواق قريباً، بالإضافة إلى ضرورة تشديد الرقابة علي الأسواق.

ومن جانبه قال أحمد العسقلانى ممثل وزارة الصناعة والتجارة إن السبب الرئيسي في أزمة البصل، هو سياسات التخزين الاحتكارية، مشيراً إلى حظر التصدير في أول أكتوبر حتى نهاية ديسمبر .

التجمعات السكانية المخططة تثير الغضب في سيناء

(أمني وعسكري . العربي الجديد)

انقضى شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، والذي حددته الدولة المصرية موعداً للأهالي مدينتي رفح والشيخ زويد بمحافظة شمال سيناء، شرقي مصر، للعودة إلى قراهم بعد تهجير قسري امتد منذ عام 2014، وذلك من دون تنفيذ الدولة وأجهزتها الأمنية لوعودها. يأتي ذلك على الرغم من أن الأهالي عاونوا الجيش المصري بطرد تنظيم "ولاية سيناء" الموالي لتنظيم "داعش" من مناطقهم.

وقالت مصادر قبلية، في حديث لـ"العربي الجديد"، إن آخر الوعود كانت على لسان زعيم اتحاد قبائل سيناء، رجل الأعمال السيناوي المقرب من السلطة وأجهزة الأمن إبراهيم العرجاني، الأسبوع الماضي، خلال تمهيده لزيارة رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، وعدد من القيادات الأمنية والعسكرية إلى شمال سيناء، يوم الثلاثاء الماضي.

إلا أن لقاء مدبولي بعوائل ومشايخ سيناء لم يكمل عدة دقائق، قبل أن ينسحب باتجاه معبر رفح ومن ثم مغادرة سيناء.

وأضافت المصادر ذاتها أن قيادة الجيش الثاني الميداني ورئاسة الوزراء والمخابرات، دعت عدداً من مشايخ القبائل لاستقبال الوفد الحكومي والعرجاني في مقر الكتيبة 101 في مدينة العريش، ليصطدموا بإعلان مدبولي عن مشروع التجمعات السكانية للمهجرين من مدينتي رفح والشيخ زايد، بدلاً من عودتهم إلى قراهم وأراضيهم كما كانت الوعود.

فأهالي سيناء، بحسب المصادر، متفقون على رفض أية فكرة لا تضمن عودة الأهالي المهجرين إلى أراضيهم التي طُردوا منها بحجة مكافحة الإرهاب، ويُرفض اليوم عودتهم إليها برغم طردهم للإرهاب بأيديهم.

مرحلة ثانية لتنمية شمال سيناء
وأعلن مدبولي خلال زيارته لسيناء عن رؤية الدولة لإعادة تسكين الأهالي في رفح والشيخ زايد من خلال دمج القرى وبناء تجمعات تنموية، والتي أطلق عليها المرحلة الثانية لتنمية شمال سيناء.
وقال إن المواطنين الذين اضطروا للخروج من قراهم بسبب الإرهاب سوف يعودون لأماكن مخططة، تنفذ تحت إشراف الدولة حتى لا تكون المنطقة عشوائية. وأشار إلى أن الدولة ستنشئ 21 تجمعاً تنموياً منها 6 في رفح، و11 في الشيخ زايد، و4 في العريش يُراعى فيها الطابع البدوي. ووضع مدبولي حجر الأساس لـ3 تجمعات فقط، من دون تحديد توقيت الانتهاء منها.

وكان أبناء القبائل نظموا في 23 أكتوبر الماضي وقفات متعددة في رفح والشيخ زايد للمطالبة بالعودة لأراضيهم، بعد انقضاء المهلة التي سبق أن اتفقوا عليها مع مسؤولين بالدولة للعودة إلى قراهم، بحسب وعد تلقوه من أجهزة سيادية تفاوضت معهم لإنهاء اعتصام 25 أغسطس/ آب الماضي.
وقد عُقد خلال لقاء آنذاك في مقر الكتيبة 101 بحضور قائد الاستخبارات العسكرية في القوات المسلحة المصرية، اللواء أركان حرب شريف فكري. وبعد فشل ذلك اللقاء في تحقيق نتائج ملموسة على الأرض، اجتمع ممثلو القبائل بعد أيام عدة مع العرجاني، في 10 سبتمبر/ أيلول الماضي، مع التأكيد على فتح القرى لعودة ساكنيها في الموعد المتفق عليه، إلا أن ذلك كله كان للحيلولة دون استمرار التظاهرات في سيناء.

وعود لا تتناسب مع مطالب المهجرين من سيناء
وحول تفاصيل لقاءات مدبولي بسيناء، قال الشيخ أبو عبد الله السواركة، أحد مشايخ سيناء الذين حضروا اللقاء مع رئيس الوزراء المصري أخيراً، إن ما جاء به مدبولي لا يتماشى مع الوعد السابق بعودة المواطنين إلى قراهم في رفح والشيخ زايد.

وأضاف في حديث لـ"العربي الجديد"، أن مدبولي "جاء بما أعلن عنه مسبقاً من تجمعات سكانية تنموية لا تتناسب مع الوضع في سيناء، ولا عادات وتقاليد أهاليها في ظل رغبتهم بالعودة إلى أراضيهم حتى لو كان ذلك من دون أي تعويض". ولفت إلى أن "المواطن في سيناء يريد أرضه ولا يريد شيئاً آخر من الدولة".

وأشار السواركة إلى أن ما أعلنه مدبولي في مقر الكتيبة 101 بالعريش، "انعكس على اللقاء في منطقة جنوب الشيخ زايد في ذات اليوم، حيث كان الغضب يعم المكان، وعلى وجوه كل الحاضرين مما اضطره إلى الانسحاب من بعد عدة دقائق من وصوله". وأضاف أن ذلك "أثار غضب إبراهيم العرجاني أيضاً، والذي كان يرغب بصورة أفضل" للقاء مع المشايخ.
وقال السواركة إن العرجاني أبلغ عدداً من المقربين منه أن ما اتفق عليه مع الحكومة والأجهزة الأمنية يختلف

تماماً عما جاء به مذبولي خلال لقائه في سيناء وحضوره بين الأهالي.

وأوضح أن ذلك "أدى لوجود إشكالية كبيرة ما بين مشايخ سيناء، خصوصاً قبيلة الرميلات التي يقطن أبنائها في غالبيتهم في المناطق المهجرة، والتي يرفض الجيش والقوات الأمنية عودة المواطنين إليها". مع العلم أن "قبيلة الترايين التي ينحدر منها العرجاني عادوا بغالبيتهم إلى مناطقهم المهجرة خلال الأشهر الماضية التي تلت طرد داعش من سيناء".

استمرار النقاش بين السلطات المصرية ومشايخ سيناء وأشار إلى أن العرجاني أعاد الاتصال بمشايخ سيناء مجدداً ووعدهم باستمرار النقاش مع الجهات السيادية، "لكن بعد الانتهاء من الحرب في غزة"، وذلك لانشغال القيادات التي تدير ملف سيناء في ملف قطاع غزة حالياً وملف الوساطة ما بين إسرائيل والقطاع.

ولفت إلى أن هذا الأمر ترافق مع تحذيرات أمنية وصلت إلى أهالي سيناء بعدم التدخل في ما يجري بالقطاع بأي شكل من الأشكال "سواء بتحركات على الحدود أو أشكال التضامن التي من شأنها إثارة الغضب الإسرائيلي"، في ظل حديث داخلي في سيناء عن دعم مساعدات المتجهة إلى غزة، وكذلك محاولة إحداث مناوشات على الحدود ما بين مصر وإسرائيل أخيراً بما يخفف الضغط ويساند الأهالي في القطاع، خصوصاً وسط رفض إسرائيل زيادة المساعدات الإنسانية للقطاع.

السياسي يستقبل مدير وكالة المخابرات المركزية لبحث وقف التصعيد

(أمني وعسكري . رئاسة الجمهورية)

استقبل السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، اليوم، السيد "وليام بيرنز" مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، بحضور اللواء عباس كامل رئيس المخابرات العامة.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المستشار أحمد فهمي أن اللقاء شهد تأكيد قوة الشراكة الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة، ودورها المحوري في الحفاظ على الأمن والاستقرار بالشرق الأوسط، بالإضافة إلى تأكيد الحرص المتبادل على تدعيم وتعزيز التعاون الراسخ بين البلدين في مختلف المجالات، خاصة على الصعيد الأمني والاستخباراتي، بهدف دعم جهود استعادة الاستقرار في المنطقة ومواجهة التحديات المتعددة في هذا الصدد.

وأوضح المتحدث الرسمي أن اللقاء شهد التباحث حول عدد من القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك، وخاصة التصعيد العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة، حيث أكد السيد الرئيس محددات الموقف المصري في هذا الشأن، خاصة ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار لحماية المدنيين، وتسهيل نفاذ المساعدات الإنسانية وعدم إعاقة تدفقها، في حين أكد مدير المخابرات الأمريكية حرصه على مواصلة التنسيق المكثف مع الجانب المصري بهدف حل الأزمة الحالية.

مصر: إحالة الطنطاوي وأعضاء في حملته للمحكمة بتهمة "تزوير الانتخابات"

(سياسية . العربي الجديد)

أعلن المحامي المصري محمد عبد العزيز، اليوم الثلاثاء، إحالة البرلمان السابق، أحمد الطنطاوي، ومنسق حملته، محمد أبو الديار، و21 شخصاً آخر إلى محكمة جنح الزيتون، شرقي القاهرة، بتهمة "تزوير الانتخابات".

وتم اتهام الطنطاوي بـ"تداول أوراق تخص الانتخابات دون إذن السلطات عبر دعوة المواطنين لتوقيع توكيلات شعبية لتأييد الطنطاوي"، وطلب محامي الطنطاوي تأجيل الجلسة للاطلاع ولم يصدر القرار حتى لحظة كتابة هذا الخبر.

وفي السياق ذاته، أعلنت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان، إحالة أكثر من عشرين متهماً في القضية 2233 لعام 2023 أمن دولة، والمعروفة إعلامياً بقضية توكيلات أحمد طنطاوي، إلى محكمة جنح المطرية ويتواجد المتهمون الآن في مقر المحكمة.

وكان الطنطاوي أعلن انسحابه من الترشح للانتخابات الرئاسية لعدم اكتمال أعداد التوكيلات الشعبية المطلوبة لتقديم أوراق ترشحه بشكل رسمي، خلال مؤتمر صحفي لحملته داخل مقر حزب المحافظين.

وأكدت الحملة وقتها أنها استلمت 14 ألف توكيل فقط ممن تم توثيقهم داخل مكاتب الشهر العقاري والسفارات والقنصليات الخارجية، وبذلك لم يستكمل أحمد الطنطاوي، رئيس حزب الكرامة السابق، شروط تقديم ترشحه بشكل رسمي للانتخابات الرئاسية. وبحسب طنطاوي بلغ عدد المحبوسين من حملته الانتخابية 128 شخصاً.

وعرقلت السلطات المصرية حملة الطنطاوي خلال مرحلة جمع التوقيعات اللازمة للترشح للانتخابات الرئاسية المقررة آخر العام، وتراجع الطنطاوي وطالب أعضاء حملته وأنصاره بالتوقف عن طباعة وجمع التوكيلات الشعبية بعد القبض على أعضاء بالحملة وخوفاً من زيادة أعداد المقبوض عليهم. ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية المصرية 2024، في 1 و2 و3 من ديسمبر/ كانون الأول 2023 للموجودين خارج مصر، وفي 10 و11 و12 ديسمبر/ كانون الأول 2023 داخل مصر.

وبدأ تلقي طلبات الترشح للرئاسة بداية من 5 أكتوبر/ تشرين الأول وحتى 14 منه، وإعلان ونشر القائمة المبدئية لأسماء المترشحين وأعداد المؤيدين لكل منهم بصحيفتي الأخبار والجمهورية.

مصر تطالب المجتمع الدولي بالتدخل فوراً لوقف هجمات إسرائيل على غزة

(إقليمي ودولي . جريدة الشرق الأوسط)

قال وزير الخارجية المصري سامح شكري، في اجتماع مع مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فولكر تورك، اليوم الثلاثاء، إنه يجب على المجتمع الدولي التدخل فوراً لوقف «الاعتداءات» الإسرائيلية على سكان غزة.

ونقلت وزارة الخارجية المصرية، في بيان، عن شكري قوله خلال استقباله المفوض الأممي إن من الضروري بذل المزيد من الجهود المنسقة من الأطراف المختلفة لدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة «بالنوع والكم الكافيين لاحتياجات المواطنين بصورة مستدامة».

كما شدد الوزير المصري على ضرورة إزالة «العوائق المتعمدة» التي يضعها الجانب الإسرائيلي، موضحاً أن إدخال المساعدات «لا ينبغي أن يثني بعض الأطراف الدولية عن دعم الوقف الفوري لإطلاق النار».

وأضاف: «الصدمة الإنسانية التي يستشعرها الجميع جراء القصف الإسرائيلي المستمر للمنشآت المدنية وسياسات العقاب الجماعي من حصار وتهجير تحتم على الأطراف الدولية الاضطلاع بمسؤولياتها القانونية والإنسانية والسياسية تجاه إنهاء هذه الكارثة والتحرك الجاد لدعم وقف إطلاق النار في أقرب وقت».

وأشار شكري إلى أن «حقوق الإنسان الفلسطيني لا تقل عن مثيلاتها في الدول الأخرى»، مجدداً التأكيد على التزام بلاده «مواصلة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وصولاً إلى حقه في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة ومتصلة الأراضي وعاصمتها القدس الشرقية».

بلومبرج: مدفوعة بشح الدولار، مصر تطلب من كينيا مقايضة الشاي

(اقتصاد . بلومبيرغ)

اهتمت وكالة بلومبرج بإعلان كينيا عن طلب مصري للحصول على الشاي الكيني مقابل مقايضته بأي منتج مصري.

وقالت الوكالة الأمريكية إن مصر طلبت من كينيا مقايضة الشاي بأي شيء تنتجه في مصر لأن النقص في الدولار يضر بقدرة عديد من الدول على دفع ثمن الواردات.

وقال وزير الخزانة الكيني نجوجونا ندونغو أمام لجنة في العاصمة نيروبي يوم الاثنين إن سفير مصر لدى كينيا، أكبر مصدر للشاي الأسود في العالم، قدم الطلب الأسبوع الماضي.

ولفتت الوكالة إلى أن مصر هي ثاني أكبر مشتر للشاي من كينيا، بعد باكستان، إذ انخفضت الصادرات إلى السوقين في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام بنسبة 23% و13% على التوالي، وفقاً لبيانات مجلس الشاي الكيني.

ونقل ندونغو عن السفير المصري قوله: «في الوقت الحالي لا يمكننا الحصول على الشاي الكيني. إنه لا يزال في مومباسا لأننا لا نملك دولارات لندفعها»، في إشارة إلى المدينة الساحلية الكينية الرئيسية. وأضاف: «نريد الحصول على الشاي منكم، وفي المقابل تقرر ما تودون الحصول عليه منا».

ولم ترد وزارة الخارجية المصرية على الفور على طلب التعليق.

تعد منتجات الشاي والبستنة أكبر مصادر العملات الأجنبية في كينيا بعد التحويلات. وأي اضطراب في التدفقات

سيضر أكثر باحتياطيات الدولة الواقعة في شرق إفريقيا ويؤثر على الشلن، الذي فقد 18% مقابل الدولار هذا العام، وانخفضت قيمة الجنيه المصري 20% حتى الآن في عام 2023.

وقال ندونغو إن الرئيس وليم روتو أرسل وزير الزراعة للتفاوض على ترتيب مقايضة مماثلة مع باكستان.

وقال «ما زلنا في نقص عالمي بالدولار ولهذا السبب تريد دول مثل مصر وباكستان مقايضة السلع التجارية».

ظلت باكستان الوجهة الرائدة للشاي الكيني بسبب تدخل حكومتها لإعطاء الأولوية لتخصيص العملات الأجنبية للشاي، المصنف على أنه عنصر غذائي أساسي، وفقًا لمجلس الشاي.
